# عيد العمال 2026 في مصر غضب واسع من الفقر وإغلاق المصانع وغياب حماية عمال التوصيل

السبت 2 مايو 2026 11:20 م

كشفت تفاعلات عمال ومواطنين على هاشتاج #عيد_العمال في الأول من مايو 2026 داخل مصر، بالتزامن مع تقرير منظمة عدالة لحقوق الإنسان، اتساع أزمة القوى العاملة بين أجور محدودة وأسعار مرتفعة، وكانت النتيجة دفع قطاعات واسعة من العاملين إلى حافة الفقر رغم استمرارهم في العمل

وبينت هذه التفاعلات أن عيد العمال لم يعد مناسبة احتفال رسمي، بل صار مناسبة لتوثيق نتائج سياسات أضعفت الصناعة ووسعت التشغيل الهش وقيدت التنظيم النقابي، لأن العامل المصري يواجه اليوم أجرًا متآكلًا وعقدًا غير مضمون وحماية اجتماعية محدودة وسوق عمل يخضع لمنطق السلطة وأصحاب الأعمال

## غضب عيد العمال يكشف أزمة الأجر والمصانع المغلقة

مع بداية مايو 2026، كتب أحمد سعد أن العمال لا يريدون عيدًا، بل يريدون عيشًا كريمًا، وقد اختصرت عبارته جوهر الأزمة التي فجرتها المناسبة، لأن العامل الذي يشارك في سوق العمل لم يعد قادرًا على مواجهة تكاليف الطعام والسكن والمواصلات بعد تآكل القوة الشرائية

ثم نشر المجلس الثوري المصري تهنئة لعمال مصر في عيد العمال، وربط دورهم بتاريخ احتجاجي بدأ بثورة الخبز في يناير 1977 وامتد إلى يناير 2011، واعتبر أن العمال يملكون قوة اجتماعية وسياسية قادرة على مواجهة حكم العسكر مع القوى الوطنية

> يتقدم #المجلس_الثوري_المصري لعمال #مصر بالتهنئة فى #عيد_العمال ونذكر انكم اصحاب مجد عظيم وتاريخ مشرف حافل بالنضال تلاحمتم مع الطلاب عام77 في #ثورة_الخبز وصنعتم ثورة عظيمة فى 2011 وتظل الامال تتعلق بكم وبسواعدكم القوية وارادتكم الحرة مع القوى الوطنية الثورية لنحرر مصرنا من العسكر pic.twitter.com/FF38PFWUCv
> — المجلس الثوري المصري (@ERC_egy) May 1, 2026

بعد ذلك، كتب الوالي منصور الأسيوطي أن عيد العمال في الجمهورية الجديدة يكشف بطالة وإغلاق مصانع وتسريح عمال وهروب مستثمرين، وقد جاءت صياغته كاتهام مباشر للسلطة بأنها حولت ملف العمل من إنتاج وتشغيل إلى أزمة مستمرة داخل مواقع الصناعة

> ب #عيد_العمّال ب #الجمهورية_الجديدة .
> ومصر #السيسى الآن وما آلنا الية من بطالة واغلاق المصانع وتسريح #العمال وهروب المستثمرين pic.twitter.com/m3bY1cFj3J
> — الوالى منصور الاسيوطى (@MnswrAlamyr) May 1, 2026

وفي السياق نفسه، كتب عبدة الأمين أن 12 ألف مصنع تعثر أو توقف في عهد السيسي والعسكر، وربط هذا التعثر بفقر العمال وضعف الاقتصاد وتراكم الديون، لذلك ظهرت تغريدته كوثيقة غضب ضد إدارة ترى الصناعة عبئًا ولا ترى العامل صاحب حق

> 
> فى عيد العمال 12 ألف مصنع متعثر ومتوقف فى عهد القزم الصهيونى الحقير والعسكر الأحقر سبب خراب مصر وفقرها وضعفها وديونها
> — Abdo AlAmin (@AbdoAlAmin15) May 1, 2026

كما كتب محمد أبو غزالة عن عيد المنحة وعمال مصر على مائدة اللئام، وهي صياغة تلخص اعتراضًا متكررًا على اختزال حقوق العمال في منح موسمية، بينما تبقى الأجور وشروط التشغيل والتأمينات والتمثيل النقابي خارج أي معالجة جادة من السلطة

> عيد المنحة عمال مصر على مائدة اللئام
> #عيد_العمّال #مصر #منحة #عيدالعمال #عيد_العمال pic.twitter.com/3gdN0ol6LS
> — محمد أبوغزالة (@mo7ammad_ref3at) May 1, 2026

وبالتوازي مع ذلك، كتبت هند سليم عن اختفاء تقاليد المنحة التي ارتبطت بخطابات سابقة في شبرا الخيمة وحلوان والمحلة والتبين، ثم طرحت أسئلة عن مصانع الغزل والنسيج بالمحلة والحديد والصلب بحلوان والأسمنت والحاويات والنصر للسيارات وأبو قير للأسمدة

> امايو عيد العمال
> ( المنحة باريس) كلمة ترددت من عمال مصر لعبد الناصر والسادات ومبارك عندما كانوا يخطبون في عمال شبرا الخيمة وحلوان والمحلة والتبين كل عام _قطع #السيسي_ابن_الوسخة هذه العادة لانه اكتفي بأن يجلس بين ( المعرصين) معطياً لهم ( قفاه) ويخاطبهم منه _ثم ان...
> — هند المصرية (@hind_selim22) May 1, 2026

لذلك ينسجم هذا الغضب مع رأي كمال عباس، منسق دار الخدمات النقابية والعمالية، الذي حذر في مواقف متعددة من أن تجاهل الأجر العادل والعقود الآمنة والفصل التعسفي يضعف استقرار العامل، لأن السلطة تتعامل مع العمال كقوة إنتاج صامتة لا كأصحاب حقوق

## عمال التوصيل نموذج لسوق عمل بلا عقود ولا مظلة حماية

في مسار آخر، قدم تقرير هيئة الإذاعة البريطانية المنشور عبر موقع إيلاف نموذجًا شديد الوضوح لأزمة عمال التوصيل في مصر، إذ توسعت خدمات التوصيل في الطعام والسلع اليومية، بينما بقي العامل خارج الحماية القانونية رغم أن حياته اليومية صارت مرتبطة باحتياجات ملايين المستهلكين

وبحسب التقرير، يعمل عدد كبير من عمال التوصيل بلا عقود رسمية ولا تأمينات اجتماعية، وتعتمد شركات ومكاتب وسيطة على ضمانات قاسية مثل إيصالات الأمانة، ولذلك لا يدخل العامل علاقة عمل متوازنة، بل يدخل علاقة تفرض عليه الخطر قبل ضمان الأجر

كما يواجه عمال التوصيل حوادث الطرق والبرد والمطر وضغط الوقت وتأخر المطاعم، بينما تقدم بعض أنظمة الحماية تأمينًا محدودًا ضد الحوادث بعد 6 أشهر من العمل، ولا يغطي العلاج إلا بحد أقصى 50 ألف جنيه، ثم يدفع العامل أي تكلفة إضافية من جيبه

وفي شهادته، أشار عامل التوصيل تامر إلى أن المطر والمياه على الأرض يزيدان خطر الانزلاق، وأن ضغط الطريق وتأخير المطاعم يضاعفان الخطر اليومي، وبذلك يصبح العامل مطالبًا بسرعة الإنجاز وتحمل الإصابة في الوقت نفسه، من دون حماية كافية من الشركة أو الدولة

ثم أوضح التقرير أن نظام الراتب المجزأ يجبر العامل على جمع مستحقاته من مبالغ الطلبات النقدية على مدار أيام، بينما ينخفض عائد الطلب الواحد إلى أقل من دولار واحد في حالات كثيرة، وهو ما يجعل ساعات العمل الطويلة غير قادرة على تأمين دخل مستقر

وفي هذا الملف، قالت النائبة مها عبد الناصر إن عمال التوصيل يعملون بلا عقود ولا مظلة حماية، وطالبت بإنشاء منصة إلكترونية لتسجيلهم وإلزام الشركات بالتعامل مع المسجلين وضمهم للتأمين الصحي، لأن هذا القطاع يضم نحو 6 ملايين عامل حسب تقديرات مطروحة

وبناء على ذلك، يتقاطع هذا الطرح مع موقف المحامية والقيادية العمالية فاطمة رمضان، التي دافعت طويلًا عن حق العمالة غير المنتظمة في الحماية الاجتماعية والتنظيم، لأن ترك العمال خارج التأمينات والعقود يحول الفقر من حالة طارئة إلى بنية ثابتة داخل سوق العمل

## تقرير عدالة يربط الاحتجاجات بقانون العمل وقيود النقابات

على المستوى الحقوقي، نشرت منظمة عدالة لحقوق الإنسان تقريرًا عن عيد العمال رصد تفاقم أوضاع العمال تحت ضغوط اقتصادية متصاعدة، وركز التقرير على الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة، ثم ربط هذه الفجوة بتصاعد الاحتجاجات داخل مواقع العمل خلال الفترة الأخيرة

وبعد رصد الأجور، وثق التقرير بيئات عمل غير آمنة، خاصة في القطاع غير الرسمي، حيث تتكرر حوادث العمل القاتلة في ظل ضعف معايير السلامة المهنية، وغياب رقابة فعالة على المنشآت، وهو ما يكشف خللًا مباشرًا في التفتيش الحكومي لا في سلوك العمال.

كذلك أكد التقرير أن القطاع الرسمي لا يقف خارج الأزمة، لأن الفجوة بين الفئات الوظيفية داخل المؤسسات تتسع، بينما تستمر أنماط التشغيل غير المستقرة والتعاقد غير المباشر، لذلك يفقد العامل ضمان الاستقرار المهني حتى داخل مؤسسات يفترض أنها أكثر تنظيمًا.

ومع تصاعد الاحتقان، رصد التقرير احتجاجات عمالية في قطاعات مختلفة ضد تدني الأجور وتقليص الأرباح وتدهور شروط العمل، لكن هذه التحركات تواجه قيودًا إجرائية وتشريعية تحد من فاعليتها، فتتحول حقوق التنظيم والإضراب إلى نصوص ضعيفة لا تحمي صاحب المطالبة.

وفي ملف التشريع، أكد تقرير عدالة أن قانون العمل الجديد يثير انتقادات واسعة بسبب ما تراه أطراف عمالية انحيازًا لأصحاب الأعمال، خصوصًا في آليات تحديد الأجور والقيود المفروضة على الحقوق النقابية، وهو ما يضعف قدرة العمال على التفاوض الجماعي الحقيقي.

ومن زاوية قانونية، يرى المحامي الحقوقي خالد علي أن حرية التنظيم النقابي وحق الإضراب لا يمكن فصلهما عن العدالة الاجتماعية، لأن العامل الذي لا يملك نقابة مستقلة ولا وسيلة ضغط قانونية يصبح مكشوفًا أمام الفصل وتخفيض الأرباح وتغيير شروط العمل من طرف واحد.

لذلك طالبت منظمة عدالة بسياسات تربط الأجور بمعدلات التضخم وتضمن بيئة عمل آمنة وتفعل التفتيش والرقابة، كما طالبت بوقف التشغيل غير المستقر وضمان الحماية الاجتماعية واحترام تأسيس النقابات المستقلة ومراجعة تشريعات العمل بما يعيد التوازن داخل العملية الإنتاجية.

وفي النهاية، يكشف عيد العمال 2026 أن الأزمة لم تعد في خطاب احتفالي فقد صدقيته، بل في سوق عمل يعاقب العامل مرتين، مرة بأجر لا يكفي، ومرة بحماية غائبة، ولذلك تبدو الحكومة مسؤولة عن واقع يدفع العمال إلى الاحتجاج بدلًا من الاحتفال.